"الجزرة والعصا" .. رفض عالمي ومصير غامض لمشاريع رؤية 2030 السعودية



التغيير

باستخدام نهج "الجزرة والعصا"، أصدرت الرياض إنذارا نهائيا في فبراير/شباط 2021 (على أمل جذب 500 شركة أجنبية في العقد المقبل)

لنقل مقراتها الإقليمية إلى المملكة أو خسارة العقود الحكومية المربحة هناك.

وقال مسؤول تنفيذي مقيم في دبي لصحيفة "فاينانشيال تايمز": "سأرد بـ 3 كلمات حول فرصة انتقالنا إلى الرياض: إنه أمر مستحيل".

ورغم ذلك، أعلن محمد بن سلمان عن حشد شركات القطاع الخاص لضخ استثمارات بقيمة 1.3 تريليون دولار

في اقتصاد المملكة.

على مدى العقد المقبل لإطلاق "قطاع خاص مزدهر" وتحويل الاقتصاد بعيدا عن النفط.

ويأتي ذلك كجزء من حملة استثمارية تقودها الدولة بقيمة 3.2 تريليون دولار وتشمل أيضا صندوق الاستثمارات العامة.

وتقود 24 شركة محلية من القطاع الخاص، بما في ذلك شركة النفط العملاقة "أرامكو" وشركة البتروكيماويات الوطنية "سابك"، برنامج "شريك".

وطُلب من أكبر الشركات المدرجة خفض أرباحها لإعادة توجيه الأموال إلى الاقتصاد المحلي.

ويثير تاريخ البلاد شكوكا حول دفع شركة النفط بالقوة إلى مشاريع حكومية لا علاقة لها بأعمال الطاقة.

وقبل إدراج الشركة في سوق الأسهم عام 2019، أفادت تقارير أن المملكة هددت العشرات من أغنى العائلات في المملكة

من أجل الاستثمار في الشركة بدافع "الواجب الوطني"، حسبما ذكرت صحيفة "فاينانشيال تايمز".

وتأتي الحملة الاستثمارية بقيمة 3.2 تريليون دولار كأحدث محاولة للرياض لتشغيل رأس المال محليا.

وتعهد صندوق الاستثمارات العامة الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار، بضخ 40 مليار دولار في الاقتصاد المحلي كل عام حتى عام 2025.

ومع ذلك، فإن الاستثمارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار في المشاريع العملاقة الرئيسية ضمن "رؤية 2030"

بما في ذلك المدينة المستقبلية "نيوم" والمدينة الخطية ومشروع "القدية" الترفيهي، تثير تساؤلات حول مخاطر تخصيص الموارد للمشاريع الضخمة.

وتقدم تجربة مدينة الملك "عبد ا" الفاشلة مثالا على المشاريع العملاقة التي غرقت في رمال الصحراء حتى قبل انطلاقها.

وقال "سكوت ليفرمور"، كبير الاقتصاديين في "أكسفورد إيكونوميكس الشرق الأوسط"، إن التحول إلى الداخل يمكن أيضا أن "يعرقل تحقيق بعض أهداف رؤية 2030 من خلال عدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

جنى المخاطر

وقد يكون القصد من جعل استثمارات المملكة تقود الطريق هو التعويض عن عجز المملكة عن تلبية أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، التي كانت ذات يوم تعتبر حيوية لخطة إصلاح بن سلمان.

وذكرت وكالة "بلومبرج" أنه منذ انطلاق برنامج التحول الوطني لعام 2016، "لم تفشل الدولة فقط في تحقيق الأهداف، بل تراجعت حتى بالنسبة إلى نقطة البداية".

ويتضمن جزء من حملة الاستثمار البالغة 3.2 تريليون دولار زيادة بنحو 10 أضعاف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالمستويات الحالية، وهو رقم وصفه المحللون بأنه "غير واقعي".

وقد يشكل التركيز العالمي على سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان خطرا متصورا على سمعة بعض الشركات الأمريكية والغربية التي تتطلع إلى الاستثمار في المملكة.

وفي عام 2018، قاطع العشرات من المستثمرين والمسؤولين الدوليين مؤتمر الاستثمار الرئيسي للمملكة الذي عقد بعد أسابيع قليلة فقط من مقتل الصحفي "جمال خاشقجي".

وبعد ذلك بعام، بالرغم من عودة المستثمرين، فشلت المملكة في تحقيق هدفها من الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ 10 مليارات دولار، وكان كل ما جمعته أقل من النصف.

وعلى الصعيد العالمي، كان الاستثمار الأجنبي المباشر نحو نصف الحجم الذي كان عليه في عام 2016.

وبالرغم من الحرب في اليمن، وهجمات أنصار ا بطائرات بدون طيار وصواريخ باليستية في عمق أراضي

المملكة

تخبط المملكة

أعلن وزير الاستثمار "خالد الفالح" أن "إجمالي الاستثمار المستهدف على مدى العقد المقبل "سيكون أعلى من 3 تريليون دولار".

وإلى جانب ضخ رأس مال جديد في مشاريع "رؤية ″2030، تعمل المملكة أيضا على إصلاح ثقافة أعمالها التي كانت غير مرنة في السابق.

وبحسب "الفالح"، تم تعديل أكثر من نصف لوائح الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد من العمل لجذب المستثمرين الأجانب، وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وحل الانتهاكات القائمة.

وقال "لوتس" إن "التحول الرقمي، واتباع سياسة تجارية قائمة على التصدير، وضمان عملية استشارية في الإصلاحات التنظيمية وصناعة القواعد، كلها خطوات يجب معالجتها لزيادة الاستثمارات".

وعلى المستوى الاجتماعي، تهدف الإصلاحات التي أطلقت شرارة التحول في العقلية المحلية إلى تمهيد الطريق للمستثمرين الأجانب لدخول السوق في المملكة.

فقد رفعت الدولة الحظر الذي فرضته على قيادة المرأة للسيارة، وقيدت سلطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وبدأت في دفع المواطنين في القطاع العام نحو التوظيف في القطاع الخاص.

ولكن بالرغم من الجهود المبذولة لتخفيف أسلوب حياتها المحافظ وخلق فرص جذابة في الاقتصاد غير النفطي

لا تزال المملكة متخلفة عن الإمارات، ودبي على وجه الخصوص، كمركز خليجي للأعمال حيث يوجد أسلوب حياة

أكثر ليبرالية نسبيا.